دور نظام المعلومات المحاسبية في الحد من الفساد المالي والإداري في البنوك التجارية

دراسة عينة من البنوك التجارية في ولاية قسنطينة

The role of accounting information system, in reducing financial and administrative corruption in commercial banks.

د. خنيـوة محمد الأمين

جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة 2، الجزائر

mohamed.khenioua@univ-constantine2.dz

تاريخ الاستلام: 2018/12/16 تاريخ القبول: 2019/05/25

الملخص: تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور نظام المعلومات المحاسبية في الحد من الفساد المالي والإداري في عينة من البنوك التجارية بولاية قسنطينة، وتم الاعتماد في ذلك على المنهج الوصفي التحليلي، وعلى الاستبانة كأداة للدراسة، حيث وزعت على عينة من موظفي البنوك التجارية، وخلصنا إلى أنه لنظام المعلومات المحاسبية دور كبير في الحد من الفساد المالي من خلال مؤشر الإختلاس، التهرب الضريبي وغسيل الأموال، وفي الحد من الفساد الإداري من خلال مؤشري الرشوة والتزوير، في حين لم يكن له دور في الحد من مؤشر استغلال المنصب، وفي ضوء النتائج المتوصل إليها، فقد أوصت الدراسة، بضرورة النظر للفساد المالي والإداري في البنوك التجارية من زاوية نظمية، يحكم أهميتها نظام المعلومات المحاسبية، واعتبار أن مهمتها لا تتوقف في التسجيل المحاسبي للعمليات اليومية، وإنما العمل على ربطها بمستويات اتخاذ القرار والرقابة، من خلال ما تقدمه من معلومات ذات صلة بكل أنشطة البنوك التجارية القانونية وغير القانونية.

الكلمات المفتاحية: نظم المعلومات المحاسبية، الفساد المالي والإداري، البنوك التجارية.

Abstract: The purpose of this study is to highlight the important role of the accounting information system in commercial banks, to reduce the impact of weak financial and administrative management.

The research was based on the descriptive analytical approach, and the analysis of Information gathered from a sample of commercial bank officials in Constantine.

The research concluded that the components of the accounting information system have an effective role in reducing misappropriation, tax evasion, and money laundering.

And contributes to the limitation of administrative abuses, such as falsification, and corruption, but can not have any impact on the misuse of authority.

In light of the results, the research recommended further exploitation of the system of accounting information, aimed at a reliable, controllable management, and directly linked to the decision making.

***Key Words*:** accounting information systems, financial and administrative corruption, commercial banks.

JEL Classification : D2, D6

*مرسل المقال: خنيوة محمد الأمين (mohamed.khenioua@univ-constantine2.dz)

المقدمة:

شهدت بيئة العمل الإقتصادية للدول النامية، الكثير من المستجدات غير المطمئنة، حيث أظهر تقرير منظمة الشفافية الدولية حول الفساد في دول العالم لسنة 2017، مدى إحتلال معظم الدول النامية مراتب متدنية في جدول الترتيب، واتضح أن الجزائر من أكثر دول العالم فسادا، بعد ما حازت على المرتبة 122 من مجموع 180 دولة، وقد أكسب الترتيب الحالي للجزائر لسنة 2018، مقارنة بسنة 2014 تدهور يقارب 20 مرتبة، بعد ما كانت تحتل المرتبة 100 من مجموع 175 دولة.

إن المتتبع لمشكلة الفساد، يجد مدى الإرتباط الكبير بين السياسات المنتهجة، في تنمية وتطوير إقتصاديات الدول، ومخاطر الفساد المالي والإداري في القطاع المصرفي تحديدا، باعتباره المحرك الأساس لكل العمليات التنموية الإستثمارية والتمويلية، والقناة الرئيسة لدخول وخروج الأموال والثروات، إذ تشير العديد من التحقيقات والتقارير الخاصة، إلى تزايد ظاهرة الفساد والفضائح المالية في العديد من البنوك والمؤسسات المالية، من خلال ارتفاع نطاق الأعمال المشبوهة، لهدف تحقيق أرباح خاصة وفوائد إضافية، في هذا الصدد تشكل مختلف آليات الرقابة الداخلية والخارجية في البنوك التجارية، أحد أهم الطرق المتبعة في الكشف عن الأخطاء من جهة، والحد من الفساد بمختلف أنواعه من جهة أخرى، إلا أنه في الكثير من الحالات ما تكون عمليات الرقابة نفسها، مرهونة بمدى صحة ومصداقية المعلومات المعتمدة، ومدى صدق ونزاهة من يقوم بالرقابة كذلك.

تتجسد أهمية نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية، بوصفها أحد عوامل الحد من الفساد والعمليات المشبوهة، والعمل على ترشيد القرارات المالية، من خلال تصحيح مسار تنفيذ الإستراتجية بصفة مستمرة، ودون وكالة أي طرف، وذلك من خلال ما يفضي به نظام المعلومات المحاسبية من معلومات جديدة، وذات جودة عالية، خاصة وأنه تبين عدم نجاعة الحلول التي تأتي بعد حدوث الفساد، من متابعات قضائية وقانونية وغيرها، واتضح مدى ضرورة الحد من الفساد قبل وقوعه، ومحاولة رصد بوادره، والكشف عنه قبل تفاقمه، الأمر الذي وضع نظم المعلومات المحاسبية ضمن المواضيع الهامة، خاصة بعد سلسلة الأزمات المالية المختلفة التي هزت البنوك التجارية والتي يرجع جانب منها إلى العجز المحاسبي المؤسس على المعلومات المظللة، ، فضلا أنه من بين أهم أسباب تفشي ظاهرة الفساد في البنوك التجارية هو افتقار إدارتها إلى الممارسة السليمة في الرقابة والإشراف ونقص الخبرة والشفافية، وعدم الإلتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية، مما إنعكس ذلك سلبا على عنصر الثقة في المعلومات المحاسبية.

إشكالية الدراسة: استنادا لما سبق فإن إشكالية البحث تتمحور حول واقع نظام المعلومات المحاسبية، ومدى مساهمته في الحد من الفساد المالي والإداري في البنوك التجارية، وذلك من خلال طرح التساؤل الرئيس التالي:

ما مدى مساهمة نظام المعلومات المحاسبية في الحد من الفساد المالي والإداري في البنوك التجارية؟

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

- الوقوف على مدى توفر مقومات نظام المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية.
- معرفة مدى مساهمة نظام المعلومات المحاسبية، في الحد من الفساد المالي في البنوك التجارية.

– معرفة مدى مساهمة نظام المعلومات المحاسبية، في الحد من الفساد الإداري في البنوك التجارية.

فرضيات الدراسة: في ضوء أهداف الدراسة فقد تم صياغة الفرضية العامة التالية:

يساهم نظام المعلومات المحاسبية في الحد من الفساد المالي والإداري في البنوك التجارية، وتتفرع عنها الفرضيات التالية:

– الفرضية الفرعية الأولى: تتوفر مقومات نظام المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية.

– الفرضية الفرعية الثانية: يساهم نظام المعلومات المحاسبية في الحد من الفساد المالي في البنوك التجارية.

– الفرضية الفرعية الثالثة: يساهم نظام المعلومات المحاسبية في الحد من الفساد الإداري في البنوك التجارية.

منهج وأدوات الدراسة: تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في القسمين النظري و التطبيقي، لملائمته طبيعة الدراسة التي تتضمن الوصف والتحليل، كما تم الإعتماد على الإستبانة كأداة للدراسة، والتي وزعت على عينة من موظفي البنوك التجارية بولاية قسنطينة.

القسم الأول: الإطار النظري.

المحور الأول: أساسيات حول نظام المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية.

1. ماهية نظام المعلومات المحاسبية

1.1. تعريف نظام المعلومات المحاسبية

يعرف نظام المعلومات المحاسبية على أنه " مجموعة من الموارد، البشرية والمعدات، المصممة لتحويل البيانات المالية وغيرها، إلى معلومات، يتم الإبلاغ عنها لمجموعة واسعة من صناع القرار". (George H,2004,p1) كما يعرف بأنه " النظام الذي يقوم بجمع وتسجيل وتخزين ومعالجة البيانات لإنتاج المعلومات لصانعي القرار، لتساعدهم في إتخاذ القرارات المناسبة" . (Antoine Sardi,2012,p47-48)

ركزت التعاريف السابقة على ثلاثة عناصر أساسية ترتبط بنظام المعلومات المحاسبية هي البيانات، المعلومات والقرار، فعلى صعيد البنوك التجارية يمثل نظام المعلومات المحاسبية، العمود الفقري لوظيفة إتخاذ القرارات، بما يوفره من قاعدة أساسية من بيانات ومعلومات، وما يخلص إليه من نتائج لأغراض الرقابة والمتابعة وتقييم الأداء.

2.1. خصائص نظام المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية:

يتميز نظام المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية بعديد الخصائص نذكرها فيما يلي:(العمروسي 1993،ص44).

أ. خصائص مرتبطة بالبيئة: يمكن ذكر أهم الخصائص المرتبطة بالبيئة في إستجابة نظام المعلومات المحاسبية لتقدير المخاطر المرتفعة المرتبطة بالسيولة والملاءة، ولمتطلبات درجة الرقابة العالية من طرف الهيئات الرقابية، والمتطلبات الإحصائية (مثل عرض النقود، ميزان المدفوعات، الضريبية).

ب. خصائص مرتبطة بمعايير المحاسبة الدولية: منذ سنة 2009، تم إلزام البنوك التجارية والمؤسسات المالية المماثلة في الجزائر، بالعديد من القواعد والإجراءات المحاسبية، المرتبطة أساسا بمعايير المحاسبة الدولية، من خلال ما جاء ضمن النظام رقم (09-04)، وضمن النظام رقم (09-05).

ج. خصائص مرتبطة بطبيعة العمليات: إن حجم العمليات والأنشطة اليومية في البنوك التجارية المعتبرة والمتشابهة والمترجمة غالبا، بالتزام أو تدفق مالي، تفرض خاصيتين أساسيتين وهما اللامركزية والمعلوماتية.

د. خصائص مرتبطة بالهدف: نظام المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية ليس هدفا في حد ذاته، وإنما أداة للوصول للعديد من الأهداف المرتبطة أساسا بمجالات التخطيط، الرقابة وتقييم الأداء.

2. أهمية نظام المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية.

تتحدد أهمية نظام المعلومات المحاسبية من خلال العديد من النقاط: (William bocchino,1973,p20)

- تعيينه مراكز المسؤولية وحدود السلطة في الهيكل الوظيفي للبنك التجاري.
- تعيينه خطط الإتصال واتجاه العلاقات والمصالح داخل البنك التجاري، وقياس التأثير المتبادل لها.
- تعيينه إتخاذ القرارات المناسبة الأمر الذي من شأنه مساعدة إدارة البنك التعامل مع مختلف الأخطار.
- تعيينه سبل، وتوقيت عملية التقييم الدوري لنشاط البنك.
- تعيينه الإجراءات والخطوات التي تشكل الإطار العام، والتي يعمل في ظلها النظام.

3. أهداف نظام المعلومات المحاسبية:

يمكن تركيز أهداف نظم المعلومات المحاسبية ضمن هدفين أساسين هما: (سعد غالب ياسين، 2009، ص26)

1.3. ضبط عمليات وأنشطة البنك التجاري: يتفرع ضمن هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية التالية:

أ. إثبات القيود الخاصة بالعمليات المحاسبية: ويتم ذلك من خلال مجموعة من الإجراءات المترابطة، الخاصة بكل قسم من أقسام البنك الفنية، توفيرا للسرعة والدقة في إعداد البيانات اللازمة لمتابعة سير النشاط، والرقابة عليه.

ب. توفير الأساليب الرقابية: ويتم ذلك من خلال تزويد إدارة الوحدة المحاسبية بمعلومات ملائمة لإتخاذ القرارات الإدارية، حيث تختص المهمة الأولى في تحديد ووضع أهداف للبنك من خلال ما يعرف بالتخطيط (ستيفن،أ،موسكوف،2005،ص47)، في حين يهدف من خلال نظام المعلومات المحاسبية إلى إكتشاف الأخطاء أولا بأول، ومراجعة النتائج المحققة لمقارنتها بما هو مخطط لها، لغرض تقييم وتحسين الأداء.

ج. تسهيل وظيفة الإشراف، الرقابة والتوجيه: إن البيانات والمعلومات المحاسبية التي يوفرها نظام المعلومات المحاسبية، تجعل من مهمة الرقابة والإشراف التي يقوم بها البنك المركزي، أمرا ممكنا وسهلا.

2.3. إنتاج القوائم والتقارير المالية:

تعد القوائم والتقارير المالية من ضمن أهم أهداف نظام المعلومات المحاسبية، والتي يهدف من خلالها إلى:

أ. الوقوف على المركز المالي للبنك: يسمح نظام المعلومات المحاسبية بقياس نتيجة النشاط(عبد الوهاب عبد الرحمن الشامي،2014،ص16) من خلال الكشف عن المركز المالي للبنك بشكل سريع ودقيق، من خلال ما يقدمه من قوائم وتقارير وموازين اليومية، توضح للإدارة العامة ما عليه من إلتزامات، وما له من حقوق. كما يسمح كذلك بإعداد

الكشوفات الخاصة بالمراكز المالية للعملاء يوميا، وتقديم التسهيلات والخدمات المصرفية لهم (زهير الحدرب،2012،ص33).

ب. الإفصاح عن العمليات والأنشطة: تعد مخرجات نظام المعلومات المحاسبية، الصورة الحقيقية لعمليات ونشاط البنك التجاري، إذ يتم إعدادها ليس لمن يطلبها من إدارة البنك فحسب، وإنما لتقديمها لمن يطلبها من الجهات الخارجية، كالبنك المركزي، ووزارة المالية، المستثمرين والمتعاملين مع البنك بشكل عام.

4. المقومات الأساسية لنظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية.

يعتمد نظام المعلومات المحاسبية، على مجموعة من الأسس والمقومات الأساسية، وفيما يلي عرض لكل منها:

1.4. المجموعة المستندية: تعرف المستندات على أنها " الوثائق والمحررات التي يتم إستخدامها، لتعبر عن مضمون القرارات التي يتم إتخاذها، والتي تؤثر على العلاقات والمصالح والإهتمامات وحركة النشاط داخل البنك (محمد العمروسي محمد،1993،ص50)، إذ يمكن إعتبار المستندات بأنها الأوعية التي تتداول خلالها الأفعال وردود الأفعال للأحداث الإقتصادية، التي تؤثر على نشاط البنك، سواء في التخطيط ، التنفيذ، أو عند تصحيح الإنحرافات وإعادة التوازن، وتجدر الإشارة إلى أن المستندات يتم تداولها من خلال دورة محددة، تعرف بالدورة المستندية، وهي تمثل المسار الذي يسلكه المستند منذ إعداد أو إستلام الوحدة له، ولغاية حفظ المستند أو صورة له.(محمد العمروسي محمد،1993،ص51)

2.4. دليل الحسابات (مخطط الحسابات البنكية): دليل الحسابات هو قائمة حسابات تفصيلية تشمل كافة الحسابات الإجمالية والفرعية، مبوبة ومنظمة في مجموعات متجانسة ومترابطة، يتم تحديدها تبعا للأسلوب الذي يوافق طبيعة النشاط ومجموع واتجاه الحركة داخل البنك، ويستهدف دليل الحسابات سهولة التعامل مع الحسابات المشتملة عليها حركة النشاط داخل البنك، وذلك من خلال عملية تبويب وترميز هذه الحسابات (أحمد حسين علي حسين ، ،ص73)،

3.4. المجموعة الدفترية: تعتبر المجموعة الدفترية بمثابة الوعاء المستخدم لمعالجة البيانات التي تحتويها المستندات، وبقدر دقة هذه المجموعة في إحتواء، تسجيل، تفسير ومعالجة البيانات الخاصة بها، بقدر ما تكون الدقة في تغذية نظام المعلومات، وهناك بعض العوامل الأساسية المتحكمة في تحديد المجموعة الدفترية في البنوك التجارية، مثل حجم النشاط، إستفاء المقتضيات القانونية، وغيرها(محمد العمروسي محمد،1993،ص54).

4.4. القوائم والتقارير المالية:

أ. التقارير: نظام التقارير في البنك التجاري هو واجهة نظام المعلومات المحاسبية فيه، حيث تتوقف عليه مهمة الإتصال، والإقناع والإخبار لما يحتويه من معلومات، وتتمثل وظيفة التقارير في إدارة المعلومات التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبية، من خلال الكيفية التي يتم بها عرض هذه المعلومات وتوقيت وأسلوب عرضها، والتي تختلف بطبيعتها تبعا لمواقع واهتمامات الأطراف المختلفة، التي يشتمل عليها نشاط البنك التجاري.

وعادة تتحرك التقارير في إتجاهين الإتجاه الأفقي وفيه يتحرك التقرير ليربط بين الأنشطة المختلفة، والإتجاه الرأسي ليربط بين عدة مستويات إدارية(عبد الاله نعمة جعفر،2007،ص50).

ب. القوائم المالية: تعد القوائم المالية، مخرجات نظام المعلومات المحاسبية النظامية والمنتظمة، إذ تسمح عملية معالجة البيانات وفق ما تستجيب له المتطلبات المحاسبية، إلى إنتاج مجموعة من القوائم تعكس الوضعية الحقيقة والمركز المالي للوحدة الإقتصادية، وعلى صعيد البنوك التجارية تشكل القوائم المالية أساس إتخاذ القرار سواء من طرف إدارة البنك، أو من الأطراف الخارجية، المهتمة والمتعاملة مع البنك التجاري، ولقد حظيت القوائم المالية في البنوك والمؤسسات المالية بقدر كبير من الإهتمام، ما جعل الهيئات المحاسبية الدولية والمحلية، تعرض العديد من المعايير المحددة لشكل ومضمون القوائم المالية، لتتماشى مع المتطلبات الحديثة للإعداد والعرض.

المحور الثاني: الفساد المالي والإداري في البنوك التجارية.

1. ماهية الفساد المالي والإداري: عرف الفساد إصطلاحا على أنه إستغلال الموظف العام لموقع عمله وصلاحياته للحصول على كسب غير مشروع، وجاء تعريف منظمة الشفافية الدولية للفساد مكملا للتعريف السابق، حيث عرف على أنه "سوء إستخدام المنصب والسلطة العامة، من أجل تحقيق مصالح وامتيازات خاصة، لصالح الشخص ذاته، أو لجماعة عامة أو خاصة.(إيناس عبد الرحمن القيسي،2010،ص111)، أما صندوق النقد الدولي فعرفه بأنه " علاقة الأيدي الطويلة المعتمدة، التي تهدف إلى إستحصال الفوائد من هذا السلوك لشخص واحد أو مجموعة ذات علاقة بين الأفراد.(بن رجم محمد خميسي،2016،ص67).

من خلال التعاريف المختلفة المرتبطة بالفساد أصطلح على الفساد من زاوية مالية على أنه الفساد المالي ويشتمل على الإنحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام المالية المنظمة لسير الوظيفة المالية في المنظمة، في حين يعنى الفساد الإداري بمجمل الإنحرافات الإدارية والوظيفية أو التنظيمية. بن رجم محمد خميسي،2016،ص69).

2. أسباب الفساد المالي و الإداري في المؤسسات: نوجز أهمها في: (حسين هادي عنيزة،2014،ص147)

- تدني مستويات المعيشة وتدهور القدرة الشرائية للموظفين.
- السياسات الإقتصادية المعتمدة على إحتكار وسيطرة الدولة.
- غياب النظام الديمقراطي ضمن مؤسسات المجتمع ككل، فضلا عن ضعف المؤسسات الرقابية والجبائية.
- عدم استقلال القضاء أو ضعفه أو عدم نزاهته، وهو أمر مرتبط بمبدأ الفصل بين السلطات.

3. أشكال الفساد المالي والإداري: تتعدد أشكال الفساد المالي والإداري، وفق العديد من المعايير، كمعيار الحجم بين ماهو فساد أفقي يتعلق بأداء الوظائف الروتينية ضمن مستوى إداري معين، وفساد عمودي والذي يقوم به كبار المسؤولين، بتواطؤ العديد من الأفراد، ومعيار الإنتشار بين ما هو محلي ودولي، ومعيار الممارسة وغيرها.

كما يمكن إجمال أنواع ومظاهر الفساد المالي والإداري وفي البنوك التجارية على النحو التالي:

1. الإختلاس (السرقة): يعرف الإختلاس " قيام الموظف بالاختلاس عمدًا لصالحه هو، أو لصالح شخص أو كيان آخر، وذلك عن طريق اختلاس ممتلكات أو أموال أو أوراق مالية عمومية أو خاصة، أو أي أشياء أخرى ذات

قيمة عهد بها إليه بحكم موقعه، أو تسريبها بشكل آخر"(عبير مصلح،2013،ص24) كما يعرف بأنه " الحصول على الأموال والتصرف بها بدون وجه حق(إبراهيم توهامي،2012،ص11)وتعتبر جريمة الاختلاس جريمة احتيالية يحتاج حدوثها إلى الذكاء والتخصص واصطناع المبررات العقلية والمنطقية ، استنادا إلى المنصب الذي يتولاه المختلس، والذي عادة ما يكون من ذوي الخبرة والثقافة والتمرس في إدارة المناصب المالية.

2. التهرب الضريبي: يعرف التهرب الضريبي على أنه "تخلص المكلفُ كليًا أو جزئيًا من أداء الضريبة، دون نقل عبئها إلى غيره، مما يؤثر في حصيلة الدولة من الضريبة ويضيع عليها حقها(خالد الخطيب،2000،ص159)

ضمن هذا الإطار يمكن التمييز بين نوعين من التهرب الضريبي وهما التهرب المشروع وهو استغلال المكلف للثغرات القانونية والتهرب غير المشروع الذي يعني مخالفة المكّلف للأحكام القانونية(خالد الخطيب،2000،ص164)

3. الرشوة والعمولات: أصل الرشوة في اللغة، معنى يدور حول طلب التوصل إلى شيء بوساطة شيء آخر،(فاروق عبد الرحمن مراد،1992،ص22) ومن معاني الرشوة ما يتوصل به إلى الحاجة بالمصانعة، بأن تصنع له شيء ليصنع لك شيء آخر،(سعيد بن محمد ،2005،ص20)، في حين تعرف الرشوة إصطلاحا على أنها " تقديم أو تسليم مبالغ مالية أو هدايا أو الحصول على أية مزايا كحافز للقيام بعمل غير شريف وغير قانوني أو لخيانة الأمانة أثناء القيام بالعمل.(الدليل الإرشادي،2013،ص1)

4. التزوير: يعرف التزوير على أنه " تغيير الحقيقة، بقصد الغش في سند أو وثيقة أو أي محرر آخر، بإحدى الطرق المادية أو المعنوية.(نشأت أحمد نصيف،2014،ص445)، و يعد تغيير الحقيقة جوهر التزوير، الذي هو عبارة عن كذب مكتوب، ولم يضع القانون للتزوير عقوبة واحدة و إنما فرق في العقاب بين التزوير في المحررات الرسمية والنقود، والتزوير في المحررات العادية،كما أن خطورة التزوير في البنوك تكمن في الإضرار بأموال المودعين .

5. إستغلال المنصب (النفوذ الوظيفي): يظهر إستغلال الموظف لنفوذه الوظيفي في المؤسسة، في الحالات التي يقوم بها باستخدام سلطته لتحقيق هدف آخر غير المصلحة العامة، ومن أهم مظاهر إستغلال النفوذ الوظيفي والتي تمثل سببا هاما للفساد الإداري هي المحسوبية في شغل الوظائف العامة.(نواف سالم كنعان،2008،ص111)

6. غسيل الأموال: يعني غسيل الأموال العمليات التي يتم من خلالها تحويل الأموال المكتسبة بطرق غير مشروعة، إلى أموال مشروعة، أو إضفاء صفة المشروعية على حيازتها، والتكتم عليها بحيث تبدو وكأنها أكتسب بسبل مشروعة بنظر الدولة والمجتمع، ويعتبر تبييضا للأموال كل تحويل للممتلكات أو نقلها مع العلم بأنها عائدات إجرامية، بغرض إخفاء المصدر غير المشروع لتلك الممتلكات.(قانون الديوان الوطني للأشغال التربوية،2005،ص5).

القسم الثاني: الدراسة الميدانية.

1. الإطار المنهجي للدراسة:

1.1. مجتمع وعينة الدراســة: يتكون مجتمع الدراســة من الموظفين العاملين في البنوك التجارية العمومية في ولاية قسـنطينة، حيث تم إختيار وكالتين من كل بنك من البنوك التالية (**BNA, BDL , CPA, BADR, BEA**)، وتم توزيع 9 إستبانات في كل وكالة، في حين تم إسترجاع 75 إستبانة صالحة للدراسة، ما يمثل نسبة 83%.

2.1. بناء أداة الدراسة: تم تقسـيم الإسـتبانة إلى قسـمين، القسـم الأول للبيانات والخصـائص التعريفية المتمثلة في (الجنس، العمر، الخبرة، المستوى)، أم القسم الثاني فيظم ثلاثة محاور كما يلي: المحور الأول، مقومات نظام المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية؛ المحور الثاني، مساهمة نظام المعلومات المحاسبية في الحد من الفساد المالي؛ المحور الثالث، مساهمة نظام المعلومات المحاسبية في الحد من الفساد الإداري.

وقد تم قياس أراء المبحوثين باستخدام مقياس ليكارت الثلاثي:(موافق(1)، محايد(2)، غير موافق(3)).

3.1. إختبار أداة الدراسة:

أ. صـدق أداة الدراسـة: تم إختبار صـدق أداة الدراسـة (الإسـتبانة)، من خلال الصـدق الظاهري حيث تم عرض الإستبانة على مجموعة من الأساتذة المحكمين المختصين في مجال نظم المعلومات والمحاسبة، كما تم حساب معاملات الإرتباط (بيرسون) بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور، لهدف معرفة الإتساق الداخلي لفقرات الإستبيان، والجدول الموالي يوضح معاملات بيرسون بين الفقرات لمحاور الدراسة ككل.

جدول رقم 1: صدق الإتساق البنائي لمحاور الدراسة

البيان	محتوى المحور	معامل الإرتباط	مستوى الدلالة
مقومات نظام المعلومات المحاسبية	المجموعة المستندية	0.720**	0.000
	المجموعة الدفترية	0.694**	0.000
	القوائم والتقارير المالية	0.817**	0.000
الفساد المالي	الإختلاس	0.851**	0.000
	التهرب الضريبي	0.861**	0.000
	غسيل الأموال	0.795**	0.000
الفساد الإداري	التزوير	0.454**	0.000
	إستغلال المنصب	0.567**	0.000
	الرشوة	0.703**	0.000

المصدر: من أعداد الباحث إعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS). **الإرتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة 5%

يبين الجدول أعلاه معاملات بيرسون للارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة، والمعدل الكلي لفقرات كل مجموعة من الإستبانة، والذي يوضح أن معاملات الإرتباط المحسوبة ذات دلالة عند مستوى معنوية 0.05، حيث تعتبر جميع محاور الإستبيان صادقة لما وضعت لقياسه.

ب. ثبات أداة الدراسة: تم إعتماد اختبار "**ألفا كرونباخ**" ، حيث يهدف من خلاله التحقق من مقدار التجانس والاتساق الداخلي لأداة القياس كأحد المؤثرات في ثباتها.كما تجدر الإشارة أنه تم إعتماد مقياس الموافقة في الإستبيان على مقياس ليكرت الثلاثي.

جدول رقم 2: نتائج معاملات كرونباخ ألفا للاتساق الداخلي

محاور الدراسة	محتوى المحور	معامل كروميخ ألفا α %
مقومات نظام المعلومات المحاسبية	المجموعة المستندية	0.798
	المجموعة الدفترية	0.710
	القوائم والتقارير المالية	0.734
الفساد المالي	دور نظام المعلومات المحاسبية في الحد من الإختلاس	0.727
	دور نظام المعلومات المحاسبية في الحد من التهرب الضريبي	0.728
	دور نظام المعلومات المحاسبية في الحد من غسيل الأموال	0.712
الفساد الإداري	دور نظام المعلومات المحاسبية في الحد من التزوير	0.708
	دور نظام المعلومات المحاسبية في الحد من إستغلال المنصب	0.706
	دور نظام المعلومات المحاسبية في الحد من الرشوة	0.701
	محاور الدراسة مجتمعة	0.824

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي(SPSS).

يبين الجدول أعلاه، أن معاملات ثبات " **ألفا كرونباخ**" لمحاور الأستبانة محققة في كل محاورها، حيث يتضح ثباتها عند مستوى يفوق 70%، وهي قيمة ثبات جيدة، مقارنة مع المستوى المقبول والذي يفترض أن يزيد على 60%.

2. تحليل نتائج محاور الإستبانة واختبار الفرضيات:قبل تحليل نتائج محاور الإستبانة واختبار الفرضيات نتعرض لخصائص عينة الدراسة في الجدول الموالي.

جدول رقم 3: خصائص عينة الدراسة

المعيار	البيان	التكرار	النسبة المئوية%
المؤهل العلمي	ثانوي	10	%13.33
	جامعي	49	%65.33
	دراسات عليا	16	%21.33
المستوى الوظيفي	مدير	9	%12.00
	رئيس مصلحة	23	%30.66
	موظف	43	%57.33
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	19	%25.33
	5سنوات –أقل من 10 سنوات	26	%34.66
	10 سنوات – أقل من 15 سنة	17	%22.66
	15سنة فأكثر	13	%17.33

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي(SPSS).

من خلال الجدول تتضح عديد الخصائص المرتبطة بعينة الدراسة والتي يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- يبين توزيع المجيبين طبقا للمؤهل العلمي الذي يحوزونه، أن الغالبية من المجيبين يحملون المستوى الجامعي، حيث تبلغ نسبتهم 65.33% من حجم العينة، في حين تمثل ما نسبته 21.33% مستوى مابعد التدرج (دراسات عليا) ، ونسبة 13.33% فقط مستوى ثانوي وما دون ذلك، و هذا يدل على تجانس عينة الدراسة، ووجود المستوى العلمي المناسب لدى أفراد العينة ، بالإضافة لقدرتهم على الإجابة على أسئلة ومحاور الاستبيان.

- يبين توزيع المجيبين طبقا للمستوى الوظيفي، أن ما نسبته 57.33% من أفراد العينة هم من الموظفين المكلفين بالأنشطة اليومية للبنك، في حين شكلت نسبة 12% المديرين، ونسبة 30.66% رؤساء المصالح، وهذا يعكس أن غالبية أفراد عينة البحث يشغلون مناصب على علاقة بأبعاد الإشكالية.

- يبين توزيع المجيبين حسب سنوات الخبرةّ، أن غالبية أفراد العينة يتمتعون بخبرة واسعة، تتجاوز الخمس سنوات، إذ بلغت نسبتهم 74.67%، و هذا يدل على مدى الخبرة الواسعة والمتراكمة التي يتمتع بها أفراد عينة الدراسة في أوجه النشاط والعمل المصرفي، وهذا ما يخدم إشكالية الدراسة.

1.2. تحليل نتائج المحور الأول واختبار الفرضية الفرعية الأولى.

يمثل الجدول الموالي المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري ومستوى الموافقة لأفراد عينة الدراسة، بخصوص مدى توفر مقومات نظام المعلومات المحاسبية من خلال عناصره الأساسية المتمثلة في المجموعة المستندية، المجموعة الدفترية والقوائم والتقارير المالية.

جدول رقم 4: تحليل فقرات محور مقومات نظام المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية.

الرقم	البيان	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	مستوى الموافقة
1	المجموعة المستندية	1.3766	0.6024	مرتفعة
2	المجموعة الدفترية	1.6033	0.6719	مرتفعة
3	القوائم والتقارير المالية	1.6333	0.6927	مرتفعة
نظام المعلومات المحاسبية		1.3800	0.6633	مرتفعة

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي(SPSS).

تشير النتائج الواردة في الجدول أن المتوسط الحسابي لكل الفقرات كان في حدود لم تتجاوز أداة القياس الأولى 1.66 وهو الحد الأعلى لمستوى القبول، في حين قدر الإنحراف المعياري بمستويات ضعيفة نسبيا تأكد عدم التشتت الكبير في البيانات حول المتوسط الحسابي، كما أن مستويات موافقة أفراد عينة الدراسة عن مدى توفر مقومات نظام المعلومات المحاسبية كانت مرتفعة، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الفرعية الأولى وأن نظام المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية محل الدراسة يتوفر على المقومات الأساسية المكونة له.

2.2. تحليل نتائج المحور الثاني واختبار الفرضية الفرعية الثانية.

أ. وصف وتحليل النتائج:

أ.1. مؤشر الإختلاس:

يمثل الجدول الموالي المتوسط الحسابي و الإنحراف المعياري و مستوى الموافقة لأفراد عينة الدراسة، بخصوص مساهمة نظام المعلومات المحاسبية في الحد من الفساد المالي من خلال مؤشر الإختلاس.

جدول رقم 5:تحليل فقرات محور دور نظام المعلومات المحاسبية في الحد من الإختلاس.

الرقم	العبارات	غير موافق		محايد		موافق		المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة		
1	تسجل كل عمليات الإيداع والسحب في الدفاتر بصفة آنية.	54	72	17	22.66	4	5.33	1.33	0.57
2	يتم مراقبة رصيد الخزينة بصفة مستمرة من طرف أمين الخزينة.	39	52	30	40	6	8	1.56	0.64
3	تكشف القوائم والتقارير المالية عن عمليات الإختلاس النقدية.	59	78.66	16	21.33	0	00	1.21	0.41
4	توجد في البنك عقوبات صارمة في حق الموظفين المختلسين.	44	58.66	26	34.66	5	6.66	1.48	0.62

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS).

تشير النتائج الواردة في الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي لكل الفقرات كان في حدود لم تتجاوز أداة القياس الأولى 1.66، وهو الحد الأعلى لمستوى القبول، في حين قدر الإنحراف المعياري بمستويات ضعيفة تأكد عدم التشتت الكبير في البيانات حول المتوسط الحسابي، كما أن مستويات موافقة أفراد عينة الدراسة عن مدى مساهمة نظام المعلومات المحاسبية في الحد من الفساد المالي كانت مرتفعة جدا في ظاهرة الإختلاس.

أ.2.مؤشر التهرب الضريبي:

يمثل الجدول الموالي نتائج ومستوى الموافقة المتعلقة بمؤشر التهرب الضريبي.

جدول رقم 6:تحليل فقرات محور دور نظام المعلومات المحاسبية في الحد من التهرب الضريبي.

الرقم	العبارات	غير موافق		محايد		موافق		المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة		
5	يتشكل الوعاء الضريبي الخاضع للضريبة بصفة آلية.	53	70.66	17	22.66	5	6.66	1.36	0.60
6	يقوم نظام المعلومات المحاسبية بحساب الضرائب.	53	70.66	19	25.33	3	4	1.33	0.55
7	يلزم كل الموظفين بالإطلاع على التعليمات الضريبية.	40	53.33	28	37.33	7	9.33	1.56	0.66
8	يتم الإفصاح عن قيمة الضرائب وطرق حسابها في القوائم والتقارير المالية.	32	42.66	39	52	4	5.33	1.62	0.58

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS).

تشـير النتائج الواردة في الجدول أعلاه كذلك أن مسـتويات موافقة أفراد عينة الدراسـة، عن مدى مسـاهمة نظام المعلومات المحاسبية في الحد من التهرب الضريبي كانت كذلك مرتفعة جدا.

أ.3.مؤشر غسيل الأموال: يوضح الجدول الموالي النتائج المرتبطة بمؤشر غسيل الأموال.

جدول رقم 7:تحليل فقرات محور دور نظام المعلومات المحاسبية في الحد من غسيل الأموال.

الرقم	العبارات	غير موافق		محايد		موافق		المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة		
9	يتم تتبع حركة الأموال بصفة مستمرة لكل الحسابات الجارية.	50	66.66	18	24	7	9.33	1.42	0.66
10	يوجد نظام إنذار يتعقب الحركات المالية المشبوهة.	57	76	15	20	3	4	1.28	0.53
11	يتوافق نظام تشغيل المعلومات المحاسبية، مع أنشطة غسيل الأموال الإلكترونية الحديثة.	47	62.66	25	33.33	3	4	1.41	0.57
12	يتم الإبلاغ عن العمليات غير العادية، بصفة آنية فور حدوثها.	35	46.66	33	44	7	9.33	1.62	0.65

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS).

يتضـح من خلال الجدول السـابق وبالنظر للمتوسـط الحسـابي والإنحراف المعياري، مدى مسـاهمة نظام المعلومات المحاسبية في الحد من الفساد المالي من خلال مؤشر غسيل الأموال.

ب.إختبار الفرضية الفرعية الثانية:

بهدف التحقق من صحة النتائج المبينة في الجداول السابقة ودقة نتائج التحليل السابقة، والمتعلقة بدور نظم المعلومات المحاسبية في الحد من الفساد المالي من خلال مؤشراته الثلاثة، قام الباحث بإخضاع هذه الفرضية للاختبار (Z)، حيث يمكن عرض نتائج اختبار الفرضية الثانية من خلال الجدول أسفله.

جدول رقم 6: نتائج اختبار (Z) للفرضية الفرعية الأولى.

البيان	الوسط الحسابي العام	الانحراف المعياري العام	حجم العينة	مستوى الدلالة الإحصائية	قيمة مؤشر الاختبار المحسوبة	قيمة مؤشر الاختبار الجدولية	SIG	نتيجة الفرضية العدمية
مؤشر االإختلاس	1.32	0.53	75	0.05	11.11		0.00	ترفض
مؤشر التهرب الضريبي	1.41	0.51	75	0.05	9.92	1.671	0.00	ترفض
مؤشر غسيل الأموال	1.34	0.51	75	0.05	11.01		0.00	ترفض

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS).

ويلاحظ أن قيمة مؤشر الاختبار المحسوبة في المؤشرات الثلاثة للفساد المالي هي أكبر من قيمته الجدولية و ذلك عند مستوى دلالة 5%، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية، ونقبل الفرضية البديلة (H_1)، و هذا يعني أنه: توجد مساهمة لنظم المعلومات المحاسبية في الحد من الفساد المالي في مؤشراته الثلاثة في البنوك التجارية. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الفرعية الثانية.

3.2. تحليل نتائج المحور الثاني واختبار الفرضية الفرعية الثالثة.

أ. وصف وتحليل النتائج:

أ.1.مؤشر الرشوة:

يمثل الجدول الموالي المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لأفراد عينة الدراسة، بخصوص مساهمة نظام المعلومات المحاسبية في الحد من الفساد الإداري من خلال مؤشر الرشوة.

جدول رقم7: تحليل فقرات محور دور نظام المعلومات المحاسبية في الحد من مؤشر الرشوة.

الرقم	العبارات	غير موافق		محايد		موافق		المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة		
13	يسمح نظام المعلومات المحاسبية بتحديد الهوية الدقيقة للزبون.	65	86.66	6	8	4	5.33	1.18	0.51
14	يتمتع نظام المعلومات المحاسبية بالتناوب غير معروف لدى الأطراف الخارجية في مناصب العمل.	64	85.33	9	12	2	2.66	1.17	0.44
15	يوضح نظام المعلومات المحاسبية كل إعتبارات منح القروض.	39	52	24	32	12	16	1.64	0.74
16	تتميز إجراءات نظام المعلومات المحاسبية بالوضوح تجنبا للرشوة.	50	66.66	17	22.66	8	10.66	1.44	0.68

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS).

تشير النتائج الواردة في الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي لكل الفقرات كان في حدود لم تتجاوز أداة القياس الأولى 1.66 وهو الحد الأعلى لمستوى القبول، في حين قدر الإنحراف المعياري بمستويات ضعيفة تأكد عدم التشتت الكبير في البيانات حول المتوسط الحسابي، كما أن مستويات موافقة أفراد عينة الدراسة عن مدى مساهمة نظام المعلومات المحاسبية في الحد من الفساد المالي كانت مرتفعة في مؤشر الرشوة.

أ.2. مؤشر التزوير: يمثل الجدول الموالي المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لأفراد عينة الدراسة، بخصوص مساهمة نظام المعلومات المحاسبية في الحد من الفساد الإداري من خلال مؤشر التزوير.

حيث تشير النتائج الواردة في الجدول أسفله، أن المتوسط الحسابي لكل الفقرات كان في حدود لم تتجاوز أداة القياس الأولى 1.66 وهو الحد الأعلى لمستوى القبول، في حين قدر الإنحراف المعياري بمستويات ضعيفة تأكد عدم التشتت الكبير في البيانات حول المتوسط الحسابي، كما أن مستويات موافقة أفراد عينة الدراسة عن مدى مساهمة نظام المعلومات المحاسبية في الحد من الفساد المالي كانت مرتفعة في مؤشر التزوير.

جدول رقم8: تحليل فقرات محور دور نظام المعلومات المحاسبية في الحد من مؤشر التزوير.

الرقم	العبارات	غير موافق		محايد		موافق		المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة		
17	يتبع قسم المحاسبة مبدأ الدوران الوظيفي بين فترة وأخرى.	47	62.66	22	29.33	6	8	1.45	0.64
18	تتيح مقومات نظام المعلومات المحاسبية تدخل العديد من الموظفين داخل البنك.	37	49.33	32	42.66	6	8	1.58	0.63
19	توظيف المستلزمات البشرية في نظام المعلومات المحاسبية يكون وفق معايير موضوعية.	18	24	40	53.33	17	22.66	1.98	0.68
20	يتميز القرار المحاسبي والمالي داخل البنك باللامركزية.	54	72	11	14.66	10	13.33	1.41	0.71

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS).

أ.3. مؤشر إستغلال المنصب: يمثل الجدول الموالي نتائج مؤشر إستغلال المنصب.

جدول رقم9: تحليل فقرات محور دور نظام المعلومات المحاسبية في الحد من مؤشر إستغلال المنصب.

الرقم	العبارات	غير موافق		محايد		موافق		المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة		
21	تتميز المستندات والدفاتر المستخدمة في البنك بالإعتمادية من طرف الجهات المختصة.	44	58.66	15	20	16	21.33	1.62	0.81
22	تتميز العمليات المحاسبية بالمعالجة الآلية.	21	28	39	52	15	20	1.92	0.69
23	يوفر نظام المعلومات المحاسبية مراقبة لكل الوثائق والمستندات والدفاتر بصفة دورية مستمرة.	12	16	30	40	33	44	2.28	0.72
24	يتم التأكد من مصدر الوثائق المنسوخة في البنك بصفة مستمرة.	14	18.66	21	28	40	53.33	2.34	0.77

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS).

تشير النتائج الواردة في الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي لكل الفقرات كان في حدود أداة القياس الثالثة، وهو الحد الأعلى لمستوى عدم القبول، كما أن مستويات موافقة أفراد عينة الدراسة عن مدى مساهمة نظام المعلومات المحاسبية في الحد من الفساد المالي كانت منخفضة في مؤشر إستغلال المنصب.

ب.إختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

بهدف التحقق من صحة النتائج المبينة في الجداول السابق ودقة نتائج التحليل السابقة والمتعلقة بدور نظم المعلومات المحاسبية في الحد من الفساد الإداري من خلال مختلف مؤشراته، قام الباحث بإخضاع هذه الفرضية للاختبار (Z).

جدول رقم 10: نتائج اختبار (Z) للفرضية الفرعية الثانية.

البيان	الوسط الحسابي العام	الإنحراف المعياري العام	حجم العينة	مستوى الدلالة	القيمة المحسوبة	القيمة الجدولية	SIG	نتيجة الفرضية العدمية
مؤشر الرشوة	1.26	0.50	75	0.05	12.81	1.671	0.00	ترفض
مؤشر التزوير	1.54	0.55	75	0.05	7.24		0.00	ترفض
مؤشر إستغلال المنصب	2.08	0.65	75	0.05	1.065		0.00	تقبل

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS).

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة مؤشر الاختبار المحسوبة في مؤشر الرشوة والتزوير هي أكبر من قيمته الجدولية وذلك عند مستوى دلالة 5%، وبما أن قاعدة القرار هي تقبل الفرضية العدمية (H0) إذا كانت قيمة مؤشر الاختبار المحسوبة أقل من قيمته الجدولية، وترفض الفرضية العدمية (H0) وتقبل الفرضية البديلة إذا كانت قيمة مؤشر الاختبار المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة (H_1) وهذا يعني أنه: توجد مساهمة لنظم المعلومات المحاسبية في الحد من الفساد المالي في مؤشري الرشوة والتزوير في البنوك التجارية.

في حين نلاحظ أن قيمة مؤشر الإختبار المحسوبة في مؤشر إستغلال المنصب، كانت أقل من القيمة الجدولية، وبالتالي نقبل الفرضية العدمية H_0 وهذا يعني أنه لا توجد مساهمة لنظام المعلومات المحاسبية في الحد من الفساد المالي في مؤشر إستغلال المنصب في البنوك التجارية، وبالتالي يمكن القول أن نظام المعلومات المحاسبية له دور نسبي في الحد من الفساد الإداري، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الفرعية الثالثة.

الخاتمة:

إن نطاق نظم المعلومات المحاسبية اتسع بحيث تخطى حدود المعالجات والتسجيلات المحاسبية والمالية، إلى النواحي الإدارية والمالية الأخرى المتعلقة بالأنشطة العادية وغير العادية، حيث أصبح نظام المعلومات المحاسبية بذلك، الإطار العملي لعديد المقاييس التي توفرها الإدارة للإطمئنان والتأكد من أن كل شيئ يعمل وظيفيا كما يجب أن يكون.

في هذا الصدد احتل نظام المعلومات المحاسبية دورا مهما وحيويا في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري، فمتى ماتوفر نظام معلومات محاسبية فعال ومؤثر، فإن ذلك يسهم في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري في البنوك التجارية.

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج والتوصيات التالية:

نتائج الدراسة:

- عدم وجود نظام معلومات محاسبية فعال يساعد على الكشف عن المخالفات المالية والانحرافات، من شأنه أن يشجع الفساد الإداري والمالي بكافة صوره بدرجات متفاوتة.
- تبرز مساهمة نظام المعلومات المحاسبية في الحد من الفساد المالي والإداري، عن طريق الإجراءات والوسائل والسبل، التي يتم إتباعها في ظل مقومات هذا النظام التي يهدف من ورائها إلى تحقيق عدد من الأهداف المتمثلة في حماية موجودات وأصول البنك.
- إن لنظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية محل الدراسة، الدور الكبير في الحد من ظاهرة الفساد المالي بكافة صوره، في حين يعد دوره في الحد من الفساد الإداري محدودا ونسبيا، خاصة وأن محددات الفساد الإداري كثيرا ما تكون غير محددة وغير كمية وصعبة الكشف.
- وجود نظام معلومات محاسبية وحده لا يفي بمتطلبات القضاء على الفساد المالي والإداري بكل أنواعه وصوره، لدى على البنوك التجارية البحث في عديد الإستراتجيات الداخلية المتعلقة بالرقابة البنكية، والخارجية المتعلقة بالبنك المركزي والهيئات المالية من خلال المتابعة والإشراف.

توصيات الدراسة:

من خلال ما سبق يمكن أن ندرج عديد التوصيات التالية:

- إعتبار نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية, محور إتخاذ القرار، والنظر لمخرجات هذه النظم بمثابة مورداً هاماً من موارد البنك التجاري، يقوم بدعم إجراءات الحد من الفساد والإنحرافات و الأخطاء، مما يستدعي العمل على استغلاله بكفاءة وفاعلية.
- وضع نظم رقابة مسايرة لنظام المعلومات المحاسبية تمكن الإدارة من اكتشاف الانحرافات وتحليل أسبابها،واتخاذ الإجراءات التصحيحية الملائمة في الوقت المناسب.

- تأمين المقومات الأساسية لأتمتة نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية، بما يحقق التكامل والتنسيق بين نظم المعلومات المحاسبية ونظم المعلومات الأخرى المطبقة في البنك التجاري, مما يزيد من كفاءة المعلومات التي تنتجها هذه النظم و يدعم شبكة المعلومات داخل البنك، و يساعد في الحد من الفساد في كل صوره.
- اعتبار عملية تطوير نظم المعلومت المحاسبية عملية مستمرة في البنوك التجارية، لا تتوقف عند إنجاز مراحل محددة وذلك بسبب التطور المستمر في تقانات المعلومات وتطبيقاتها المتعددة.

المراجع المستعملة:

- Bocchino William, Système d'information pour le management,(1973),paris, 2éme Ed, Edition CLM.
- Bodnar George H. & William S. Hopwood (2004), Accounting Information Systems, New Jersey, USA Ninth Edtion, Prentice Hall International Inc.
- Sardi Antoine (2012), Pratique de la comptabilité bancaire:IFRS et normes françaises, paris, 6e édition, Edition AFGES.
- إبراهيم توهامي، ليتيم ناجي(2012)، قراءة تحليلية في مضامين وأبعاد ودلالات الفساد الإداري في المؤسسات العمومية الجزائرية، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، يومي 07/06 ماي.
- العمروسي محمد محمد (1993)، نظام المعلومات المحاسبي في البنوك التجارية، ط2، القاهرة، دار النهضة للنشر.
- القانون المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما(2005)، ط1، الجزائر، الديوان الوطني للأشغال التربوية.
- القيسي إيناس عبد الرحمن (2010)، أثر التدقيق الداخلي والخارجي في إكتشاف الفساد الإداري والمالي، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد 06.
- بن رجم محمد خميسي(2016)، الفساد المالي و الإداري في الجزائر(أسبابه، آثاره، واستراتجيات مكافحته)، مجلة الغري للعلوم الإقتصادية، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة الكوفة،المجلد الثالث عشر (13)، العدد 40.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، النظام رقم 09-04 الصادر بتاريخ 23 يوليو 2009 المتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، العدد 76.
- حدرب زهير (2012)، لؤي محمد وديان، محاسبة البنوك، ط1، عمان، الأردن، دار البداية للنشر والتوزيع
- حسين هادي عنيزة وأحمد ماهر محمد علي(2014)، دور المعايير المحاسبية الحكومية الدولية في الحد من الفساد الإداري و المالي، مجلة مركز دراسات الكوفة، المجلد 01، العدد 33.
- خالد الخطيب(2000)، التهرب الضريبي، مجلة جامعة دمشق، المجلد 16، العدد02.

- دليل إرشادي لمكافحة ظاهرة الرشوة والفساد في الشركات الصغيرة والمتوسطة، قطاع الشئون الاقتصادية مركز الدراسات والبحوث، مركز المعلومات والدراسات، السعودية، 2013.
- ستيفن .أ. موسكوف، مارك .ج. سيمكن، ترجمة كمال الدين سعيد(2005) نظم المعلومات المحاسبية لإتخاذ القرارات- مفاهيم وتطبيقات-، الرياض، السعودية،دار المريخ للنشر.
- سعد غالب ياسين(2009)، نظم المعلومات الإدارية ، ط1، عمان، الأردن، دار اليازوري للنشر.
- سعيد بن محمد بن فهد الزهيري القحطاني(2005)، إجراءات الوقاية من جريمة الرشوة في المملكة العربية السعودية، رسالة مكملة لنيل شهادة ماجستير، إختصاص علوم شرطية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
- عبد الإله نعمة جعفر(2007)، النظم المحاسبية في البنوك وشركات التأمين، ط1، عمان، الأردن،دار المناهج للنشر والتوزيع.
- عبير مصلح(2013)، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، ط3، القدس، مؤسسة أمان للنشر.
- فاروق عبد الرحمن مراد وآخرون(1992)، الرشوة وخطورتها على المجتمع، ، الرياض، السعودية، المركز العربي للدراسات والنشر.
- نشأت أحمد نصيف(2014)، الفساد المالي والإداري وسبل مكافحته، مجلة الجامعة العراقية، العدد (33/1).
- نواف سالم كنعان(2008)، الفساد الإداري المالي (أسبابه، آثاره، سبل مكافحته)، مجلة الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العدد 33.